الأنباء
السبت 15 فبراير 2014

توقعات استقرار أسعار الفائدة عند مستوياتها الحالية بالخليج

«بيتك للأبحاث»: 6٪ نمو قروض القطاع المصرفي المحلي

ذكر تقرير صادر عن شركة «بيتك للابحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» بعنوان نظرة عامة على الاقتصاد الخليجي في 2014 ان النظرة الاقتصادية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي في 2014/2013 لاتزال إيجابية مدعومة بقوة ومرونة القطاع النفطي والحجم الضخم لمشاريع البنية التحتية، والتدابير التحفيزية والسياسة النقدية الملائمة. متوقعا أن ينمو اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 4,5٪ في 2014/2013. كما يتوقع أن يصل نمو الاقتصاد غير النفطي إلى 6,0٪ في 2014/2013، أي أعلى من التقديرات السابقة بما يقرب من نقطة مئوية نتيجة للزيادة في مستويات الإنفاق العام وتحسن ظروف القطاع الخاص. من ناحية أخرى، تم بالفعل خفض انتاج النفط الخليجي أسرع مما كان متوقعا، مدفوعا بانخفاض الطلب من الولايات المتحدة بتأثير الغاز الصخري وتباطؤ النمو في الصين. وعلى هذا، فإننا نتوقع أن ينخفض القطاع النفطي الحقيقي بنسبة 1,2٪ هذا العام على أن يتحسن قليلا بمقدار 0,4٪ في عام 2014. وبالرغم من ذلك، فستظل مستويات انتاج النفط عند معدلات قياسية على الأقل في المدى القريب، وفي ظل ارتفاع مستوى الانتاج واستقرار أسعار النفط بالقرب من حاجز الـ 100 دولار، فإن ذلك سيكون كافيا للوفاء لتمويل انفاق الحكومي المتزايد دون استنزاف الاحتياطيات المالية في معظم البلدان.

وتوقع التقرير أن تقود السعودية والإمارات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مع توقعات بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5,3٪ في 2014، تليهما البحرين والكويت. وتأتي توقعاتنا أعلى من توقعات صندوق النقد الدولي والتي تقدر النمو في 2013 عند 3,7٪ وتتوقع تحقيق نمو بنسبة 4,1٪ لدول مجلس التعاون في 2014.

وقال التقرير: تبذل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي جهود كبيرة تهدف إلى تنويع اقتصاداتها من أجل تقليل الاعتماد على المنتجات النفطية. على سبيل المثال، انخفضت حصة الإمارات المتعلقة بالنفط في الناتج المحلي الإجمالي من 47٪ في عام 2000 إلى 33٪ في 2012، حيث أصبحت دبي مركز الخدمة الرائد في المنطقة في الوقت الذي تركز فيه أبوظبي على التصنيع والبتروكيماويات والطاقة المتجددة. كما أدى التنويع الاقتصادي أيضا إلى قيام دول مجلس التعاون الخليجي بتوسيع انتشارها في سوق التصدير من خلال زيادة التركيز على السوق الآسيوية. كما نتوقع ظهور فرص جديدة في شمال افريقيا وتركيا في ضوء ضعف توقعات السوق الآسيوي. وينبغي أيضا أن يكون هناك فرصا قوية للصادرات غير النفطية إلى جنوب القارة الأوروبية.

4,5٪ نمو اقتصاد دول الخليج في 2013.. و6٪ للاقتصاد غير النفطي بزيادة نقطة مئوية

10,6٪ متوسط نمو قروض القطاع المصرفي الخليجي

وفقا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر مؤخرا عن البنك الدولي، لايزال ينظر إلى دول مجلس التعاون الخليجي على أنها أيسر مكان للقيام بأعمال تجارية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وإننا نتوقع أن يشهد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي المزيد من الارتفاع عن مبلغ الـ 26,4 مليار دولار المسجلة في 2012. وقد استفادت الاستثمارات الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي من مزيج يتكون من الارتفاع النسبي لأسعار النفط والغاز وازدهار النمو الاقتصادي فضلا عن البرامج الطموحة للمشاريع الاستثمارية التي ترعاها حكومات دول المجلس. كما تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الخليج ما يتجاوز 50٪ من جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة العربية من بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

ويصنف المؤشر 189 دولة حول العالم من خلال عشر فئات من أجل تحديد سهولة تشغيل وممارسة الأعمال. وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات لا تغطي المنافسة الفعلية لبيئة الأعمال في البلاد بصورة كاملة، والتي سوف تعتمد أيضا على مهارات القوى العاملة وعوامل أخرى مثل الأمن والقدرة على التطبيق الفعلي وغيرها من العوامل إلا أنها تتناول الجوانب الرئيسة للبيئة التنظيمية والمؤسسية في هذه البلدان.

وقال التقرير: «مما لا يثير الدهشة، تسجيل دول مجلس التعاون الخليجي معدلات جيدة خاصة فيما يتعلق بالضرائب، حيث إن العديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي تفرض معدلات منخفضة للضرائب

أو لا تفرض في بعض الأحيان فيما يتعلق بالشركات أو ضرائب الدخل، وعلى الرغم من ذلك، فإن البلدان الستة تعرض في طريقها عقبات من شأنها عرقلة التقدم مثل تأخر المناخ القانوني التي يمكن أن تعمل الشركات بموجبه ويظهر ذلك جليا من نتائجهم الضعيفة فيما يتعلق بحماية المستثمر (وإن كانت السعودية تعد استثناء جزئيا من هذا الأمر)، إلى جانب انخفاض التصنيفات على مستوى تنفيذ العقود وإلى مدى أقل فيما يتعلق بتسوية حالات الاعسار».

ولفت الى ان السياسة النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي لاتزال تيسيرية، في ظل بقاء معدلات الإقراض الرئيسية في معظم البلدان عند 2,5٪ أو أقل (باستثناء سعر الريبو في قطر). وتعني العودة البطيئة لارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة أن أي تشديد في السياسة النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي سيكون تدريجيا على الأرجح ولا يتوقع حدوثه في المدى القريب.

واشار الي ان المخاطر لاتزال تتعلق باحتمالية انخفاض معدل النمو، وتعد القناة الرئيسة التي قد يتأثر من خلالها دول مجلس التعاون الخليجي من هذه المخاطر هي سوق النفط، على الرغم من أن بعض البلدان (وخاصة الإمارات) يمكن أن تتأثر من خلال ارتباطها بالأسواق المالية العالمية. وبالرغم من ذلك، فإن الاحتياطات المالية القوية والمتينة التي تم تكوينها من شأنها أن تضع دول مجلس التعاون الخليجي في موقف قوي يمكنها من تحمل ومواجهة أي مشاكل قد تعرض في الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، فهناك مخاطر قد تنجم أيضا من مصادر محلية، على سبيل المثال، في حالة عدم نجاح برامج الإصلاح الحالية في توليد فرص العمل، فإن ذلك يعد من المخاطر التي تؤثر على معدلات النمو سلبا.

وبالنسبة للبنوك في عام 2014، توقع التقرير نمو قروض القطاع المصرفي دول مجلس التعاون الخليجي عند متوسط 10,6٪ أي بارتفاع طفيف عن السنة الماضية، وذلك بقيادة السعودية بنمو بنسبة 15,3٪ وقطر 14,7٪ ثم الإمارات 9٪ وسيتراوح نمو قروض القطاع المصرفي في كل من الكويت والبحرين ما بين 6٪ و7٪. وتشير توقعاتنا إلى محافظة البنوك القطرية على زخم نمو القروض في عام 2014 نتيجة لاستمرار الإنفاق الحكومي في إطار استعداد البلاد لاستضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم في عام 2022. وسوف يساعد ارتفاع أسعار النفط والتوسع الاقتصادي الإيجابي والاستثمارات الرأسمالية الضخمة من قاعدة نمو القروض في السعودية. ومن المتوقع أن ينمو الإنفاق على البنية التحتية بشكل كبير في الإمارات خلال السنوات القليلة المقبلة مما سيشكل دفعة لوتيرة نمو القروض حيث تستعد الإمارات لاستضافة معرض اكسبو دبي 2020. وفي الوقت نفسه، سيتواصل دعم نمو القروض في البحرين والكويت من خلال استمرار الانفاق الحكومي والاستثمار في البنية التحتية. علاوة على ذلك، فإن تيسير السياسات النقدية من شأنه أيضا أن يدعم نمو القروض في جميع أنحاء دول المجلس. وترتبط عملات دول مجلس التعاون بالدولار، وبالتالي يتوقع أن تحافظ دول المجلس على أسعار الفائدة عند مستوياتها الحالية للحفاظ على التكافؤ. هذا ويتوقع أن يحافظ الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة المستهدفة لصندوق الاحتياطي دون تغيير في 2014.

تحليل خاص لـ «الأنباء»

استقرار التضخم بالصين.. والذهب يخترق حاجز 1300..واليورو رهن البيانات الاقتصادية

استقرت معدلات التضخم في الصين من جديد، بينما استمر مؤشر اسعار المنتجين في الانخفاض لأطول فترة منذ العام 1990 تقريبا، والذي يشير الى نوع من الاعتدال في الطلب في ثاني اكبر اقتصاد في العالم.

اظهرت الارقام الاقتصادية الصينية نوعا من الانحراف عن المسار خلال شهري يناير وفبراير على اثر عطلة وموسم الاعياد هناك والتي بدأت مع يوم 31 يناير الماضي. هذه الارقام تعطي القائمين على السياسة الاقتصادية المزيد من الوقت والمجال لدعم النمو من جديد، مع وجود العديد من التوقعات التي تشير الى تباطؤ الاقتصاد بشكل كبير والذي من الممكن ان يصل الى ادنى مستوى نمو منذ 24 عاما خلال العام الحالي 2014. على الرغم من هذا، من الممكن ان تكون هذه الارقام مؤقتة على اثر موسم الاعياد هناك. لذلك ارقام شهر فبراير ستكون الاهم فيما اذا ستستمر هذه الارقام في التباطؤ وفيما لو سرع البنك المركزي من مخاوفه حول ارتفاع معدلات التضخم.

الدولة	توقعات الربع الرابع	الربع الثالث
فرنسا	0,2٪	ـ0,1٪
ألمانيا	0,3٪	0,3٪
إيطاليا	0,1٪	0,0٪
البرتغال	0,1٪	0,2٪
الاتحاد الأوروبي	0,2٪	0,1٪

اثر الارقام التي اظهرت انخفاض الاستثمار الاجنبي في سوق الاسهم اليابانية بواقع 76,4 مليار ين في فبراير الماضي، بينما ارتفعت الاستثمارات الاجنبية في سوق السندات الياباني من جديد، وهو ما ادى الى انخفاض مؤشر Nikkei 225 وانخفاض العائد على السندات اليابانية لاجل عشر سنوات من جديد الى مستويات 0,596٪ الى الان، وهو ادنى مستوى منذ اكتوبر من العام الماضي. اما الدولار مقابل الين فقد وصل الى مستويات 101,66 الى الان، بينما الارقام الأميركية السلبية لازالت تدعم فكرة وقف تخفيف التيسير الكمي في مارس المقبل، وهو ما يضغط على الدولار الأميركي امام معظم العملات العالمية، وفيما لو اتت المزيد من الارقام الأميركية السلبية، فمن الممكن ان نشهد المزيد من الانخفاض للدولار امام معظم العملات.

الذهب يخترق حاجز 1300 دولار

ارتفعت اسعار الذهب من جديد الى ما فوق مستويات 1300 دولار لتصل الى مستويات 1307 دولارات للاونصة حتى كتابة هذا التقرير، وذلك بعد الارقام الأميركية لشهر يناير المخيبة للامال، وذلك على اثر الانخفاضات والتراجعات التي اتت بأكثر من التوقعات التي كان يعتقد الفيدرالي الأميركي ان التيسير الكمي سيكون تأثيره اقل ضررا على الاقتصاد. كما انخفضت مبيعات التجزئة العامة على مدى الشهرين الماضيين بواقع ـ0,4٪ خلال يناير و0,1٪ في ديسمبر. اما مبيعات التجزئة الاساسية فلم تظهر أي نمو خلال يناير، هذا فضلا عن ارقام الوظائف السلبية لشهر يناير ايضا والذي كان عامل الطقس يلعب دورا بسيطا فيها كما اثبت التقرير. وجميع هذه الامور والدلائل من الممكن ان تزيد من احتمالات وقف تخفيف التيسير الكمي في اجتماع مارس المقبل بينما من المهم ان نشهد المزيد من الارقام للحكم بشكل اكبر على هذا القرار. في الوقت الحالي ومع استمرار الارقام السلبية في الظهور فمن الممكن ان نشهد المزيد من الارتفاعات في اسعار الذهب، واختراق مستويات 1308 دولارات سيفتح المجال لمزيد من الارتفاعات الى مستويات 1326,18 دولارا للاونصة خلال الاسابيع القليلة المقبلة.

الناتج الاجمالي للاتحاد الاوروبي

خلال فترة التداولات الاوروبية، ينتظر المتداولون في الاسواق الاعلان عن ارقام الناتج المحلي الاجمالي لدول الاتحاد الاوروبي والتي في الغالب ما ستكون مفتاح التداولات، حيث ان أي خيبة امل في هذه الارقام (اقل من التوقعات) وخصوصا من المانيا سيؤدي ذلك الى ارتفاع التكهنات حول تحرك البنك المركزي الاوروبي، لكن ارقام التضخم لازالت هي الاهم والتي سيتم الاعلان عنها يوم 24 فبراير المقبل، بينما وفيما لو انخفض مؤشر اسعار المستهلكين الى مستوى جديد عند 0,6٪ فسيكون بمنزلة تأكيد على تحرك المركزي الاوروبي في اجتماعه المقبل في مارس.

اليورو..ارتفاعات محدودة

استمر اليورو مقابل الدولار الأميركي في الارتفاع من جديد على اثر الارقام الأميركية. حيث وصل الزوج الى مستويات 1,3691 خلال فترة التداولات الاسيوية. لكن الارتفاعات الحالية تعتبر سلبية للبنك المركزي الاوروبي والتي ستضغط على معدلات التضخم من جديد نحو الاسفل وهو ما لا يريده المركزي في الوقت الحالي على الاقل. وفي الوقت الحالي، فان أي ارقام اقتصادية مخيبة للآمال ستصدر من شأنها ان توقف ارتفاعات اليورو الحالية، كما نعتقد ان البنك المركزي الاوروبي سيفعل كل ما في وسعه ليكافح انخفاض الاسعار وتباطؤ النمو. على مستوى الارتفاع وفيما لو تم اختراق مستويات 1,3684 فمن الممكن ان نشهد المزيد من الارتفاعات الى مستويات 1,3737، اما ارقام النمو السلبية وفيما لو حصلت، فمن شأنها ان تضغط على اليورو نحو مستويات 1,3654 و1,3578.

نور الدين م.الحموري كبير استراتيجيي الأسواق
www.ads-securities.com

من أين تأتي أجزاء الآيفون؟

كل جهاز او هاتف يمر بمراحل كثيرة قبل أن يكون بين يدي المستخدم، وأحد أشهر وأهم الأجهزة هو هاتف «آيفون» من شركة «آبل»، و«آيفون» حاله كما حال الكثير من الأجهزة حيث يتكون من العديد من القطع، والتي يكون مصدرها أكثر من دولة، فهذه القطع يتم طلبها من الدول المنتجة لها مثل البطارية والتي تكون غالبا من اليابان والمعالج من كوريا والكاميرا الأمامية من ماليزيا وغيرها من الدول الأخرى. وذلك حسب تقرير عرضته «أرقام».

الجدير بالذكر أن السبب الرئيسي وراء تجميع قطع الجهاز في الصين هو الدافع المادي، فعملية الإنتاج في الصين ليست أقل تكلفة وحسب، بل يمكن تجنيد العدد المطلوب من العمال بشكل أسهل وأسرع مما لو كان الأمر يتعلق بمصانع أميركية وعمال امريكيين.

وطبقا لأحد كبار المسؤولين في «ابل» فإن: «بوسعهم تجنيد 3000 عامل خلال ليلة واحدة في الصين، ولا يوجد مكتب تشغيل أميركي يستطيع تجنيد 3000 عامل بهذه السرعة وإقناعهم بالانتقال للسكن في مساكن خاصة بالعمال؟».

ويقول احد كبار الموظفين في «ابل» إن كافة عناصر التصنيع قريبة من بعضها في الصين، فإذا احتجت مثلا 1000 قطعة من الجلد، فإن المصنع المزود لهذه القطعة يقع على الجانب الآخر من الشارع، وإذا احتجت مليونا من البراغي الجديدة، فإنك تطلبها من المصنع في الحي المجاور، وإذا أردت هذه البراغي بشكل آخر فإنك ستحصل عليها خلال 3 ساعات لا أكثر.

والانفوجراف التالي يرسم طريقا لمصادر قطع الهاتف الذكي قبل تجميعها في الصين في مصانع «فوكسكون» ومن ثم البدء في مرحلة التوزيع والبيع.